آثار تحول القيم السياسية في العراق
دراسة تحليلية لفترة ما بعد الاحتلال

أ. م. د. ميادة احمد الجدة
جامعه بغداد/ كليه الاداب

الخلاصة

القيم موجودة دائماً منذ تاريخ الإنسانية ولم يكن هناك من القيم بالقدر الذي نشهده اليوم . أليس من أولى نتائج العولمة هو ما كشفت عنه من تنوع الثقافات وتعدد القيم التي كنا نجهلها سابقاً ؟ فالغرابة في ظاهرة العولمة لا تكمن إذن في غياب وهمي ومتصنع للقيم لا بل قد أصبح القول هناك قيماً في الوقت الحاضر أكثر مما يتوجب . إلا إن الأزمة التي نجتازها تدل على إننا قد أضعنا بوصلتنا الاخلاقية ولم نعد نتمكن من تحديد الاتجاه الصحيح. لا توجد أزمة قيم وعندنا منها الكثير بقدر ما توجد أزمة في تحديد معنى القيم وفي الاستعداد والأهلية لإدارة شؤوننا . فالمسألة إذن هي معرفة كيفية توجهنا بين القيم .

البحث يتضمن المشكلة والأهمية وأهداف الدراسة بالإضافة إلى تعريف نظام القيم والقيم السياسية بشكل خاص إلى جانب الآثار الإيجابية والسلبية لهذه القيم ورؤية مستقبلية لها .

مقدمة:

هناك فكرة شائعة جداً باننا نجتاز اليوم ازمة قيم. ويخشى كثير من المراقبين انحطاط كل ما يعطي معنى عميقاً له لاعمالنا ولحياتنا. فيعزون هذا التراجع الى ازدهار العولمة التي تحصد اهتمامها بالتطور التقني وبالتالي تبدو معزفة في مادية تخلو من أي روح وغير قادرة على توجيه اعمالنا ولا تقيم ولا تعير أي اهمية للقيم.

فالقيم موجودة دائماً منذ تاريخ الانسانية ولم يكن هناك من القيم بالقدر الذي نشهده اليوم. اليسر من اولى نتائج العولمة هو ما كشفت عنه من تنوع الثقافات وتعدد القيم التي كنا نجهلها سابقاً؟ فالغرابة في ظاهرة العولمة لا تكمن اذن في غياب وهمي ومتصنع للقيم لا بل قد يصبح القول هناك قيما في الوقت الحاضر اكثر مما يتوجب الى ان الازمة التي تجتازها تدل على اننا قد اضعنا بوصلتنا الاخلاقية قيمة ولم نعد نتمكن من تحديد الاتجاه الصحيح. لا توجد ازمة قيم وعندنا فيها الكثير بقدر ما توجد في تحديد معنى القيم وفي الاستعداد والاهلية لادارة شؤوننا. فالمسألة اذن في معرفة كيفية توجيهنا بين القيم.

مشكلة البحث

ان تحليل التغيرات التي طرأت على القيم في المجتمعات العربية فيما يتعلق بطبيعة العلاقات والقيم التي اصبح المجتمع معتد بانظمة تستجيب لوظيفة المجتمع وتتأثر بنظمه الدينية والاسرية والاخلاقية والاقتصادية والسياسية. فحافظ المجتمع على نسق التقليدي ولم يتخلى عنه الا عندما اختلت القيم وارتدت الحضارة وعمت الفوضى تحت تأثير عوامل ديمغرافية واقتصادية وسياسية نحن لا نزال تحت تأثيرها.

وعلى اثرها سادت الفوضى والارباك وتفشي الجهالة وطمس القيم واللامساواة والظلم وانتهاك لحقوق الانسان وحريته. وانتشار ظاهرة الفقر والحرمان وظهور الهامشية الحضرية وغيرها من العادات والتقاليد والقيم الغريبة على النسق القيمي العربي الاصيل، استدعت الى دراسة هذا الموضوع والبحث في ما وصلت اليه القيم وخصوصا السياسية للوصول الى سبل الحفاظ عليها مع التغيرات الحاصلة في المجتمع من دون الاضرار بهذه القيم.

ومن خلال مشكلة موضوعنا طرحنا بعض التساؤلات للاجابة عليها

1- ما هو تأثير العوامل الديمغرافية والاقتصادية على القيم السياسية.

2- كيفية الحفاظ على القيم الاصلية وبالتحديد السياسية منها.

أهمية البحث:

تكمن اهمية بحثنا في الوقوف على ابرز الاثار السلبية والايجابية للتغيرات القيمية في مجتمعنا العراقي محاولين في ذلك تقربة الايجابي وتحجيم السلبي، كما تكمن الأهمية في كونه موضوع ندرة التطرق له سيما وان طبيعة الحراك السياسي الذي نشهده اليوم كفيل بكثير من سلبياته على المجتمع العراقي.

اهداف البحث

يسعى البحث الى الوصول الى الاهداف التالية:

1- ما هي الاثار السلبية والايجابية للقيم السياسية

2- التصدي لكل الاثار السلبية التي تقف حائل دون النهوض بالمجتمع العراقي.

3- تعزيز الجوانب الايجابية للقيم السياسية كي تكون رافداً معطاء من اجل النهوض بالمجتمع العراقي.

تعريف القيم

هي فكرة او معيار ثقافي تقارن على اساسه الاشياء او الافعال فتحظى بالقبول او الرفض نسبة لبعضها البعض باعتبارها من الأمور المستحبة أو غير المرغوبة، الصحيحة والخاطئة. وبناء على هذا المعيار يمكن تقييم كل الأشياء في المجتمع من المشاعر والأفكار والأعمال والصفات والأشخاص والجماعات والأهداف والوسائل ويرتبط الناس في المجتمع أفرادا وجماعات بهذه القيم ارتبطاً عاطفياً. فهم يتقبلونها ويسيرون على هديها في توجيه حياتهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤونها وفي الحكم على الأشياء[1].

وتعرف القيم بأنها معتقدات حول الأمور والغايات وأشكال السلوك المفضلة لدى الناس توجه مشاعرهم وتفكيرهم ومواقفهم وتصرفهم واختياراتهم، وتنظم علاقاتهم بالواقع والمؤسسات والآخرين وأنفسهم والمكان والزمان، وتسوغ مواقعهم وتحدد هويتهم ومعنى وجودهم وبكلام بسيط ومختصر وتتصل القيم بنوعية السلوك المفضل وبمعنى الوجود وغاياته.

وهنالك نوعين من القيم، القيم الوسيلة والقيم الغاية، النوع الاول هو معتقدات تفاضل بين سلوك واخر، اما القيم الغاية فهي ذات الصلة بالقيم الاخلاقية المثلى التي نسعى اليها ونحقق بها معنى وجودنا (العدالة، الحرية، السلم، السعادة، الاخلاص، تحرير الوطن، الكرامة، الصداقة، الثروة، الرفاهية، الحكمة، الاخوة والمساواة، احترام الاخرين)[2].

ويدخل ضمنها تكريم الانسان ، واصطناع الشورى كاسلوب حكم، والعدل بين الناس، ورفض الظلم وشرعية الثورة ضده، والحرية المسؤولة، والمساواة بين البشر، والسماحة الفكرية والاجتماعية وتقديس العمل والمسؤولية عنه واحترام الاسرة، والتكامل الاجتماعي، ومنع الجشع الاستثماري، والمسؤولية الاجتماعية عن المصالح العامة، ومنع الاحتكار، ومسؤولية الدولة عن اعمال النفع العام.

2- القيم السياسية: هي تلك الافكار المعبرة عن البنية الفوقية لانظمة الحكم وشكلها ومؤسساتها والتي تعبر بدروها عن نوع الثقافة السياسية السائدة وعن الخصائص الحضارية المجتمعية.

(1) د. زكي يونس، الفاروق، الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي، القاهرة، عالم الكتب، 1978، ص148.

(2) محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1977، ص53.

وتعرف بانها الاطار الفكري المثالي للاهداف المباشرة من المعركة السياسية ويطغى عليها سمو معينا وهو ما يسمى باخلاقيات الحركة وهي تعبير عن خصائص حضارية، ففي كل جماعة وخلال كل فترة زمنية هناك تصور عام من خلال نظام كامل للقيم[1].

فهي قيم تمثل المثل العليا المتألفة من مجموعة الافكار كالحرية والعدالة والمساواة وغيرها وهذه الافكار بالغة التاثير في توجيه السلوك ورسم السياسات وتقدير صورة مثلى للحياة وهي احد عناصر التقدم الحضاري. وعليه فان القيم السياسية التي يحملها الانسان صغيرة نسبيا وتترتب ضمن انظمة قيمة وانساق حسب اولويتها واهميتها وان نتائجها ترجع الى المجتمع بعناصره المختلفة وظواهر والى الثقافة السياسية السائدة فيه.

وظائف القيم:

إن القيم كمعايير تدل على النشاطات التي توجهها وان النظام القيم كخطة عامة توصل لحل المشكلات ولصنع القرارات، كما أن القيم تعبر عن الحاجات الإنسانية وعلى ذلك فالقيم تعتبر معايير ذات أوجه متعددة توجه السلوك وتسيره بطرق مختلفة منها:

1- تعود قيم الانسان على اتخاذ مواقف محدودة ومتجانسة بالنسبة للمسائل الاجتماعية.
2- تهيؤ لتقبل وتفضيل ايديولوجية سياسية او دينية على اخرى.
3- القيم توظف لتوجيه عملية عرض ذواتنا على الاخرين بطرق مقبولة ذاتياً واجتماعياً[2].
4- تعمل القيم لتقييم الذات والاخرين والحكم عليهم
5- تستخدم القيم كادوات مركزي للمقارنة والمقابلة بين انفسنا والاخرين بقضايا اخلاقية.
6- توظف القيم لمعايير لاقناع الاخرين والتأثير عليهم، وللاخبار عن المعتقدات لدى الاخرين، المواقف الاتجاهات، القيم، الاعمال الجديرة بالتحدي، الاحتجاجات والمجادلة أو القدرة على التأثير او التغيير.
7- الوظيفة التوفيقية للقيم وهي التي تشدد على اهمية السلوك المسؤول والفعال، كما تشدد على غايات عليا كرامة الضمير سلامة الذات، العائلة والوطن. والبعض يعتقدها بانها قيم زائفة لانها نتيجة ضغوط اجتماعية على الفرد إلا انها مع ذلك تبقى قيماً ذاتية معتدلة بدرجة متساوية مع غيرها، لانها مقياس لدرجة التماثل الاجتماعي والتوافق[3].

(1) احمد فؤاد وارسلان، نظرية الصراع الدولي، القاهرة، هيئة الكتاب، بدون سنة طبع، ص149.
(2)غسان مرستو، القيم والمجتمع،بيروت، دار الصادر، ط1، 1997، ص43.
(3)اسماعيل عبد الفتاح، القيم السياسية في الاعلام، القاهرة، دار الثقافة للنشر، ط1، 2001، ص32.

8- الوظيفة الدفاعية عن لذات فالشعور والحاجات غير المقبولة ذاتياً او اجتماعياً يمكن تسوية اوضاعها حتى تصبح مقبولة عن طريق التبرير وتشكل الاستجابة والانفعال المطلوبين او تنظيم ردود الفعل حتى تبدو اكثر قبولاً وتناغماً مع المجتمع.

خصائص القيم السياسية:

تعتبر اطار معرفي تتميز بخصائص تعكس مذاقها الخاص وطبيعتها المستقلة، تتفاعل في داخلها في اغلب الاحيان عناصر غير مرتبة من التقاليد والتعاليم الدينية.

ومن الخصائص الحضارية التي تفرض على القيم السياسية هي:

1. القيم السياسية معرفة اخلاقية: وهي مرادفة للفكرة المثالية وان القيم السياسية هي اخلاقيات حتى لو ارتبطت وتحددت بالتحكم في الوجود الفردي.
2. القيم السياسية في معرفة الفلسفية: تعتبر في طبيعتها التطور ولا تعدو ان تكون معرفة فلسفية وتقدم مذاقا خاصا واطعما مميزاً.
3. القيم السياسية تعتبر عن خصائص حضارية: ان لكل جماعة وخلال كل فترة زمنية هناك تصور عام من خلال نظام كامل للقيم لما هو مقبول ومرفوض محبوب او مكروه، قابل للدفاع عنه او يهدف الاستهجان وهي دائما تتضمن خصائص في تنبع، الحضارة التي تعيش فيها[1].
4. القيم السياسية في مفهومها وجزئياتها مرتبطة بظاهرة الدولة: يعني ارتباط القيم بظاهرة الدولة ومعايير العمل السياسي وخطواتها السياسية وتقاليدها السياسية ويرجع هذا الى وضع الدولة لمعايير العمل السياسي والفكر السياسي، ان هذا الارتباط يبرز في عملية التحديث البنيوي الذي يوجهه قيادات الدول اليوم من خلال مهام رسالتها التحديثية الانمائية فالبنات الحديثة هي المتجسد الحركي والابداعي للقيم التي يلتزم بها القادة والمنظم السياسي، وهو الاطار الذي يسع سائر بنيات المجتمع وينظمها والتحدي الحضاري التحديثي هو الذي يتحدى البنية السياسية قبل اية بنية اخرى، فالبنية السياسية هي اداة تحديث سائر البنيات وتحدي التحديث والانماء هو اليوم تحدي القابلية للاستجابة لهذا التحدي[2].

(1) اسماعيل عبد الفتاح ، القيم السياسية في الاسلام ، القاهرة، دار الثقافة للنشر، ط1، 2000، ص35.

(2) حسن صعب، تحديث العقل العربي، بيروت،م دار العلم للملايين، 1969، ص13.

5. القيم السياسية معروفة تصطبغ بصبغة العمومية: هي عامة أي تشمل فئات كثيرة في المجتمع وتسود بينهم وتجري عمليات التحديث للقيم من خلال معرفة المنظور الكامل للقيم السياسية في المجتمع، كما انها من جانب اخر متصاعدة، فهناك علاقة تفرض الترتيب التنازلي او التصاعدي بحيث تؤدي الى توزيع وظيفي معين بين مختلف القيم السياسية.
6. رغم تجريد القيم السياسية فهي جزئية: وتعني بذلك انها متعددة الجزئيات أي ان أي قيمة سياسية تعني تصورا، والتصور يعنمي جسدا كاملا من الفرعيات، وكل فرعية تمثل جزئية من الواقع المعرفي او التصوري[1] فرغم عموميتها وتجديدها الا انها تمثل جزئية معينة.

نسق القيم السياسية:

يعرف نسق القيم بانه نموذج منظم للقيم في جماعة ما، وتتميز القيم الفردية بالارتباط المتبادل الذي يجعلها تدعم بعضها البعض بشكل متكامل، يحدد نسق القيم اطار التحليل المعايير، المثل المعتقدات والسلوك الاجتماعي.

وينبع نسق القيم من ان لكل ثقافة طابعها المميز وخصائصها الفردية ومن ثم يوجد فيها نسق للقيم يحافظ على هويتها، وتدعم وجودها، وهي تتطور وتنمو بطريقتها الخاصة.

وقد تتضارب القيم الفردية فيحتاج الامر الى صعود في مدارج القيم بحثا عن المعايير التي تغطي التضارب بين القيم على المستوى الادنى، وعلى ذلك يكون في القيمة الاعلى، حلا للقضاء بين القيم الادنى، ويستند هذا الارتقاء في مدارج القيم على مبدأ وجود قيم اولى بالاتباع عن غيرها[2].

ولذلك تترتب القيم داخل بناء النسق القيمي وهو يضمن نوعين من القيم الاولى نهائية تطلب لذتها والثانية وسطية وتحقق من خلالها القيم الاولى. وتوجد القيم داخل نسق القيم للفرد بالتفاعل والدينامية فهناك امكانية التغيير في بناء القيم اذا ما تولدت صورة من صور التفاعل بين المرء بامكانية الشخصية والمتغيرات الخارجية.

(1) اسماعيل عبد الفتاح ، مصدر سبق ذكره، ص35.

(2) محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص506.

فالقيم هي تعهدات لاشخاص وافراد بان يتبعوا او يدعموا اتجاهات وانماط معينة من الافعال من اجل الجماعة و كنسق ومن ثم يشكل ادوارهم في الجماعة وكل مجتمع يملك بدوره نسقاً للقيم ويتضمن اهدافه، قيمة ومثله العليا التي تواجه حياته وعلاقته وتضارب هذه القيم او عدم وضوحها يحدث صراعاً قيميا واجتماعيا يؤدي الى تفكك المجتمع وانهياره[1]. وان نسق القيم داخل مجتمع يقوم بوظيفة المحافظة على القيم طالما انه يقاوم قوى التغير في المجتمع ويحاول الابقاء على الاوضاع القائمة وخاصة الاستقرار والثبات في القيم الاجتماعية والسياسية ليست بدرجة واحدة فهي تتفاوت في قدرتها على مقاومة التغير الاجتماعي، اذن فالقيم العليا هي ذلك المبدأ الثابت المستقر الذي ينبع منه وتتشكل جميع القيم الاخرى[2]، فنسق القيم هو الذي يحدد يحكم وتنظم سلوك الافراد والجماعات وهذا النسسق القيمي يقوم على مراعاة حاجات، اهداف وقيم المجتمع، فالنسق القيمي مطلوب حتى لا تتصادم مختلف القيم السياسية.

الاثار الايجابية والسلبية للقيم السياسية

تعد القيم من الموروث الحضاري لكافة المجتمعات الانسانية فله تأثير واسع على الجماعات والافراد وتكوين علاقاتهم الاجتماعية لان القيم هي الحقيقة الثابتة في المجتمعات والتي ينشأ عليها الافراد وتتوارثها الاجيال وهي في الوقت ذاته الرقيب والضابط لتصرفات الافراد.

فيتشكل السلوك الانساني والثقافي من القيم والغايات توجهها القيم والسلوك الانساني تعبير حركي للقيم[3].

والقيم هي لب الثقافة التي تحكم حياتنا وانماط سلوكنا، وهي بذلك ليست مجرد تعبير عن رغبات وحاجات الافراد بل هي خلاصة لتجربتهم وخبراتهم [4] وهي اطار مرجعي مشترك

(1) زيدان عبد الباقي، علم النفس الاجتماعي في المجالات الاعلامية، القاهرة، مكتبة غريب، 1985، ص25.

(2) محمود محمود الالباني، القيمة الاجتماعية من خلال الدراسات الانثرويولوجية والاجتماعية ، القاهرة، النهضة العربية، 1983، ص26.

(3) علي وطفة، الثقافة وازمة القيم في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(192)، 1995، ص54.

(4) نبيل عبد الفتاح حافظ واخرون، علم النفس الاجتماعي، ط1، مكتبة زهراء الشرق للنشر، 2000، ص226.

لمواقف متعددة تعمل على توثيق الاتجاهات المختلفة في نظام مجتمعي متكامل وهي حالة نسبية تختلف من مجتمع الى آخر.

لذلك نرى هنالك اثار ترتبت عن تحول القيم الاجتماعية والسياسية في مجتمعنا حسب الزمان والمكان والثقافة القائمة في المجتمع ونوع المجتمع متقدم ام متاخر او تقليدي وهذا ما سوف نلاحظه من خلال الاثار الايجابية والاثار السلبية لهذه القيم ومن اهمها.

الاثار الايجابية:

1- الديمقراطية:

ان الديمقراطية تعني حكم الشعب او سلطة الشعب وهي مصطلح اغريقي الاصل مكون من مقطعين هما (Demos) ومعناها الشعب و (Krats) ومعناها السلطة، فهي نظام اجتماعي يؤكد قيمة الفرد وكرامة الشخصيةالانسانية، ويقوم على اساس مشاركة اعضاء الجماعة في ادارة شؤونها، والديمقراطية السياسية هي ان يحكم الناس انفسهم على اساس في الحرية والمساواة، لا تميز بين الافراد بسبب الاصل او الجنس او الدين او اللغة [1].

ان الحكم الديمقراطي هو النظام السائد في اغلب الدول الحديثة الى انه اتخذ صور مختلفة، فاذا كان الحكم الديمقراطي يجعل من الشعب مصدر السلطة وصاحب السيادة، فان الشعب قد يمارس السلطة بنفسه فيسمى بذلك نظام الديمقراطية المباشرة، وقد يختا الشعب للمارسة السلطة نواباً عنه يمارسونها باسمه وتسمى هذه الصورة من صور الحكم بالديمقراطية النيابية، وقديقوم نظام او خليط من النظامين السابقين فتكون هناك هيئة نيابية منتخبة من الشعب تتولى السلطة باسمه، مع الرجوع اليه في بعض الامور الهامة، وبذلك فان نظام الحكم الديمقراطي يتخذ صورا مختلفة باختلاف كيفية اشتراك الشعب في السلطة. فاذا كان الشعب باكمله يمارس السلطة والمقصود بالشعب هنا الشعب بمدلوله السياسي لا بمدلوله الاجتماعي أي من لهم حق التمتع بالحقوق السياسية [2] فان هذه الصور تسمى الديمقراطية المباشرة التي يمارسها الشعب عن طريق مؤتمرات شعبية تقررولجان شعبية تنفذ واجهزة شعبية تراقب هذه العملية بمجملها.

(1) د. ابو اليزيد علي المشتت، النظم السياسية والحريات العامة، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ط4، 1984، ص105.

(2) د. عبد العزيز ابراهيم شيما، مبادئ الانظمة السياسية،بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بدون سنة طبع، ص149.

واذا كان اشتراك الشعب في الحكم عن طريق نواب عنه فتلك الصورة هي التي تسمى الديمقراطية غير المباشرة، اما الديمقراطية شبه المباشرة فهي التي تدمج الحالتين السابقتين.

وعليه فان وصف او تصنيف نوع الحكم من حيث انه ديمقراطي او تسلطي او استبدادي يتوقف على حجم ودرجة مشاركة المواطنين فيه، وان النظام الاكثر شيوعاً وملائمة للمجتمعات الكبيرة الحجم او العدد هو الديمقراطية النيابية التي ينتخب فيها المواطنون ممثليهم او نوابا عنهم يقومون بتشريع وسن قوانين المجتمع. فالحكم الديمقراطي يعني دولة ديمقراطية ولكن الدولة الديمقراطية لا تعني بالضرورة حكومة ديمقراطية، فالدولة الديمقراطية تتسق مع أي نوع من الحكومات ديمقراطية او اوتوقراطية او ملكية وقد تضع السلطة العليا في ايد ديكتاتورية وخاصة في اوقات الازمات حيث يوضح دور الديمقراطية من حيث ان المجتمع كاكل يملك سلطة السيادة ويحتفظ بالسيطرة النهائية على الامور العامة. فالديمقراطية تشكل من اشكال الدول هي مجرد طريقة ليقين الحكومة والاشراف عليها وعزلها[1]. ان اسلوب ممارسة الديمقراطية يختلف من نظام لاخر في الوقت الذي يؤكد الواقع السياسي والاجتماعي بان ليس للديمقراطية الا اسلوب واحد ونظرية واحدة وما تباين واختلاف الانظمة التي ترعي الديمقراطية الا دليل على انها ليست ديمقراطية – ليس لسلطة الشعب الا وجه واحد لا يمكن تحقيق السلطة الشعبية الى بكيفية واحدة وهي المؤتمرات الشعبية والجان الشعبية.

ان الاصلح هو ان يختار الشعب من يمثله وينوب عنه في ممارسة السلطة وخاصة في المجتمعات ذات الكثافة السكانية الكبيرة فان سمة مميزة للعصر الحديث الذي تم فيه تأويل مصطلح الديمقراطية بحيث صار الديمقراطية تعني ان الشعب هو مصدر السلطة لكنه لا يمارسها مباشرة بالضرورة فيستطيع ان يوكلها الى مجموعة من افراده ليتولوا ممارستها نيابة عنه فاصبح بذلك المعنى المقصود غالبا بالنظام الديمقراطي هو النظام النيابي[2].

الا ان مساوئ هذا النظام بدأت تبرز ومن اهمها ان النائب بعد فوزه في الانتخابات سرعان ما ينفصل عن قاعدته الشعبية ليمثل مصالحه الخاصة التي لا تتعارض مع مصلحة

(1) د. عامر رشيد مبيض، الموسوعة الثقافية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، العسكرية، مصطلحات ومفاهيم، دار المعرفة الجامعية، 1999، ص734.

(2) د. محمد الفرجاني، عولمة الديمقراطية، ام ديمقراطية العولمة، بحث منشورة ، مجلة دراسات السنة الثالثة، العدد التاسع، 2002، ص70.

النظام السياسي القائم وحتى وان كان النائب ذو ضمير حي فانه لا يستطيع باي حال ان يعبر عن كل احتياجات افراد الشعب التي لا يعبر عنها سواهم وبذلك فان النظرية العالمية الثالثة استلهمت الفكر الانساني ومعاناته لتقدم الحل النهائي لمشكلة الديمقراطية حيث يجب ان يمارس الشعب السلطة مباشرة دون نيابة ودون وسيط وذلك عن طريق مؤتمراته الشعبية ولجانه الشعبية وما يترتب على ذلك من بناء سياسي.

2- الثورة والعنف

ان الثورة تعني التغيرات الجذرية في البنى المؤسسية للمجتمع، تلك التغيرات التي تعمل على تبديل المجتمع ظاهرياً وجوهرياً من نمط سائد الى نمط جديد يتوافق مع مبادئ وقيم وايديولوجية واهداف الثورة، وقد تكون الثورة عنيفة دموية، كما قد تكون سلمية، وتكون الثورة فجائية سريعة او بطيئة تدريجية[1]. فالثورة تنسب الى المجال الذي تقوم في اطاره كالثورة الاجتماعية او الثورة الثقافية او الثورة الصناعية او الثورة السياسية او الثورة العلمية والتكنولوجية..الخ. او تنسب الثورة الى الشريحة التي تقوم بها فنقول (ثورة العسكر او ثورة العمال او ثورة الطلاب..الخ.

لقد اهتم ارسطو بموضوع الثورات في مؤلفه (السياسة) حيث رأى ان هناك عدة عوامل لقيام الثورات، وان اسباب قيام الثورة بصفة عامة يعود الى الشعور بالرغبة في المساواة او الرغبة في عدم المساواة، ذلك الشعور الذي يولد اثارا نفسية كبيرة ويذكي الوعي عند البعض مما يدفعه الى القيام بالثورة وتحريض الاخرين على القيام بها، فسلك مسلكا واقعيا موضحا ان المذاهب والاتجاهات السياسية المختلفة تعترف بحقوق الافراد في المساواة، الا ان الواقع يوضح انها عند التطبيق يحتد عن هذه المساواة. لذا فانه يرى بان الطبقة الادنى قد تثور في محاولة للحصول على مساواتها بالطبقة الاعلى، والطبقة الاعلى قد تثور اذا احست بانها لم تعد مميزة، وذلك للمحافظة على تفوقها وتميزها، لذا فان ارسطو يرجع أسباب الثورة الى عنصر اساسي وهو عدم الرضا والرغبة في المساواة الكلية او الجزئية، وقد اعتبر ذلك العلة العامة التي تهيء النفوس للثورة [2].

(1) د. إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، بيروت، ط1، الدار العربية للموسوعات، 1999، ص217.

(2) د. حورية توفيق مجاهد، الفكر السياسي من افلاطون الى محمد عبده، مكتبة الانجلو المصرية، ط3، 1999، ص101.

ان الثورة ضرورة اجتماعية سياسية وظاهرة مجتمعية يعبر بها الى الافراد في المجتمع عن سخطهم وعدم رضاهم عن اوضاع اجتماعية و سياسية واقتصادية متدنية. وبذلك يصبح من حقهم هدم الواقع المريض من اجل بناء مجتمع سليم تتجسد فيه الحرية والعدالة والمساواة، لذلك فان الثورة عملية تغيير جذري يهدف الى اعادة التكامل والتوازن الاجتماعي والنظم الاجتماعية السلبية وقد اشار (رادكليف براون) الى ان ذلك يعني انه ينبغي ان فميز بين البناء الاجتماعي في حالة تفككه واضطرابه وبين رجوع المجتمع ثانية الى حالة الملائمة والتكامل[1].

إن للثورة نوعين رئيسيين الأكثر انتشارا في المجتمعات النامية التي تريد ان تلحق بركب التقدم ليعيش افرادها في مناخ سياسي واقتصادي تسوده الحرية والعدل والمساواة وهذان النوعان هما: الثورة السياسية والثورة الاجتماعية، فالثورة وهي في طور الاعداد يهدف المخططون لها الى تغيير الوضع القائم نحو ما هو افضل، ويعتقد أولئك بأنهم قادرون على تبديل كل شيء لذلك فان الثورة السياسية تعني التغيير المفاجئ الذي يطرأ على المؤسسات والبنى السياسية ولا يقتصر ذلك على تغيير نظام الحكم الذي يعد من اولويات هذه الثورة بل يتعداه الى تبديل النسق السياسي الذي كان سائدا في المجتمع وتبديل ميكانيزمات عمل مؤسساته واحداث تغييرات جذرية في اديولوجية وفلسفة النظام السياسي. اما الثورة الاجتماعية فهي التي تتصارع فيها مكونات المجتمع – طبقات، احزاب– مؤسسات، شرائح، لتغيير العلاقات الظالمة السائدة فيه وارساء دعائم العدل والمساواة داخل اطار وطن يضم المجتمع.

وعليه فالثورة ظاهرة اجتماعية ذات هدف سياسي وظاهره ايديولوجية سياسية ذات هدف اجتماعي يتمثل بتغير المجتمع. واذا لم تحقق الثورة اهدافها فانها تتحول الى عنف سياسي ليس من وراءه فائدة مرجوة حيث يذهب المختصون الى ان العنف السياسي هو منهج نزاع عنيف يرمي الفاعل بمقتضاه وبواسطة الرهبة الناجمة عنه الى تغليب رأيه السياسي والى فرض سيطرته على المجتمع او الدولة من اجل الحفاظ على علاقات اجتماعية عامة او من اجل تغييرها وتدميرها.

(1) د. السيد محمد الحسيني، واخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية ، دار المعارف، بمصر، ط3، 1977، ص355.

فالعنف يشير الى استخدام القوة بقصد تدميري وهو يتضمن الحرب والقاء القنابل والقتل في حالاته المتطرفة وهو يتضمن تحطيم سريع للبناءات كما يستخدم وسائل الكراهية لتحقيق أهدافه[1]

اذن الثورة لا تعني فقط مجرد الاطاحة بنظام سياسي معين واستبداله بنظام اخر بقدر ما تعني أيضاً إعادة تنظيم المجتمع وتنظيم ممارسة السلطة ووضع قواعد اجتماعية جديدة.

3- التسامح:

إن التربية على قيم التسامح والسلام ونبذ العنف أولوية إنسانية واجتماعية وحضارية تنادي بها الأمم والدول بان التربية على التسامح وقيمه وتأصيل معانيه سيوفر على الدول الجهود الكبيرة في مواجهة العنف والتطرف والإرهاب.

فالتسامح هو قبول تنوع واختلافات ثقافات عالمنا واحترام هذا التنوع وهو موقف يقوم على الاعتراف بالحقوق العالمية للشخص الانساني والحريات الاساسية للاخر وهو مفتاح حقوق الانسان والتعددية، السياسية والثقافية والديمقراطية وضرورة الاعتراف لكل واحد بحقه في حرية اختيار معتقداته والقبول بان يتمتع الاخر بالحق نفسه وان لا يفرض احد رايه على الاخرين[2].

فالتسامح هو نوع من التجلي الحقيقي لمفهوم حقوق الانسان والديمقراطية فهو يكافئ المفهوم الديمقراطي بابعاده الاجتماعية لان كليهما يتضمنان قيم الانسان وحقوقه التي تسعى الى تحرير الانسان من كافة اشكال العبودية والقهر والتسلط، أي ان الافراد يقبلون الاخرين على انهم انداد لهم وان الجميع سواء في نظر الجميع، وان الانحياز والتمايز انما هو بالعمل والابداع والسعي فيما ينفع الناس.

فالتسامح هو استجابة للمتطلبات الاجتماعية والسياسية في اوقات الاضطرابات الايديولوجية الكبيرة، وهو يطلق على الوضع المتناقض الماثل في قبول ان يعتقد بعض الناس وان يعملوا على نحو يغاير اعتقاد الاخرين وعملهم، فالتسامح هو الاعتراف المتبادل

(1) د. عاطف احمد فؤاد، علم الاجتماع السياسي، اسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995، ص136.

(2) مقتطفات من اعلان المبادئ المتعلقة بالتسامح الذي اعلنه ووقعه المؤتمر العام لليونسكو في 16 نوفمبر 1995، رسالة اليونسكو ، اذار، 1996، ص34.

بان الاخر مغاير والقبول بشرعية وضرورية هذا التغاير وهو اعتراف نظري وعلمي سواء بسواء[1].

فالتسامح فن عيشة مشترك مع التطلع دوماً الى الحفاظ على مسافة صحيحة بين ضرورات الحياة العامة وضرورات الحياة الخاصة وهي تأمين التعايش المشترك في نسق التباين ومن ثم الحفاظ عليهما وحماية ما تنطويان عليه من قيم اساسية للوجود الإنساني، فهو لا يمنع الوان المعارضة والاختلاف ولا الصراعات ولكنه يعترف بان تأكيد الذات يقتضي الاعتراف بالاخر[2]. وهذا يعني الاعتراف بالاخر من حيث مشابهته الاساسية ومخالفته الاساسية سواء بسواء فالاعتراف بالاخرين وبالذات نزاهتهم هو التسامح بالمعنى الأنبل ومن ثم فان الحفاظ على الفوارق والتعارض وحتى على الخصومات يشكل شكل التسامح.

الآثار السلبية:

1- الصراع:

هو حالة من التوتر تنشأ بين افراد او جماعات نتيجة تعارض في المصالح او الاهداف او الطموحات وهو حلقة اساسة في ممارسة التأثير أوالنفوذ الاجتماعي على الاخرين ما دام يشكل بداية او منطلق ووسيلة لتغيرهم او تغيير واقعهم او للتأسيس لعلاقات جديدة فيما بينهم[3]. ونهتم بالصراع لان المجتمعات المعاصرة تشبعت بالتناقض وسرعة التغيرات التي تطرأ عليها، والاثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية التي خلفتها الصراعات الدولية الكبيرة في العالم، ومتطلبات الواقع الاجتماعي في مجال البحث عن وسائل وتقنيات ناجعة لمعالجة الصدامات بين الافراد والجماعات التي تبدو اكثر خطورة من أي وقت مضى. والامكانيات العلمية التي اخذت اليوم بالتعاظم على نحو غير مسبوق وعليه يثير الصراع مشاعر سلبية قابلة للتراكم وتكاثفها يؤدي الى كره متبادل بين اطراف هذا الصراع، وبالعكس قد تختلق حالة الانفعال السلبية المغلفة بالكراهية صراعا مديداً او العديد من

(1) الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، تربية التسامح وضرورات التكافل الاجتماعي، تحرير: حسن علي ابراهيم، الكتاب السنوي، العاشر، الكويت، 1994-1995، ص116.

(2) ريمون بولان، الحرية في عصرنا، ترجمة وتقديم عادل العوا، دمشق، دار طلاس، 1993، ص152.

(3) د. صالح بريك، الكره او اللاتسامح مع الاخر منظور نفسي- اجتماعي، خطوات، دمشق، للنشر والتوزيع، 2010، ص107.

الصراعات. وان الصراع يتغذى عبر اختلافات ثقافية تكمن في الطاقات الداخلية التي لا يمكن ارضاؤها الا عبر الصراع كصراع ولا يظهر الصراع في وضعية كهذه على اساس الشعور بالتماثل[1] وعليه تكون العواقب مدمرة عندما تلحق الخسارة بكافة اطراف الصراع وبناءه عندما تتحقق فوائد معينة لاطراف الصراع فتحدث الصراعات لاسباب واقعية او عرضية او مؤقتة او مُرَحلة ترحل الى مناطق بعيدة عن مركز تأثير اسباب وقوعها او صراعات غير واقعية تنشأ نتيجة تقييمات غير دقيقة او صراعات كامنة (نائمة) قد تنشب في اية لحظة او نتيجة اي ظرف مثير. فالصراع قد يكون شخصي او داخلي او جماعي او داخل الجماعة او صراع دولي.

وهناك صراعات تنشب نتيجة عوامل موضوعية من الخارج الى الداخل او صراعات تنشأ لاسباب ذاتية وغير موضوعية من الداخل باتجاه الخارج وهذه الصراعات ناجمة عن تعارض الحاجات والاهتمامات وتحدث نتيجة التنافر او التضارب في الاراء والافكار او تنشا بسبب تضارب القيم.

وان اثر هذا الصراع قد يكون ايجابي او سلبي او صفري ولا يمل الا عن طريق تنازل او تسوية او انتصار على الخصم او تاخير او تاجيل المواجهة وهذا يؤدي الى بقاء اثر عميق للنزعة الصدامية بين الاطراف المتصارعة وتأسيس علاقات طبيعية بين الاطراف المتصارعة.

2- الفساد:

ان تفشي ظاهرة الفساد واضحة من خلال اثارها السلبية على الامن والاستقرار واعاقتها برامج التطوير والتنمية والاقتصادية واستنزافها لموارد وخيرات الشعوب واجيالها القادمة لصالح قلة من الافراد والشرائح التي اثرت مصالحها الخاصة على الصالح العام مستغلة نفوذها وسلطاتها احياناً، وخبثها وجشعها احيانا اخرى لابتداع مختلف الطرق والاساليب ومستغلة الثغرات والمنافذ الرخوة في التشريعات والمؤسسات لتحقيق مآربها اللامشروعة وكسبها السريع دون خوف ولا وجل من محاسبة عاجلة من قبل السلطات الحكومية او محاسبة آجلة يوم

(1) المصطفى حسوني، الدولة والتعدد الثقافي ، المغرب، دار توبقال للنشر، ط1، 2011، ص45.

يلقون ربهم الذي انذر المفسدين من عباده وتوعدهم بالويل والثبور في محكم قرآنه وفي كتبه السماوية الاخرى ان كانوا من غير المسلمين[1].

ان محاربة الفساد شيء مهم لانه يمنع الاستبداد و التسلط والتفرد والتستر ويحول دون البقاء بالمواقع لفترات طويلة ولكونه يسمح بالحصول على المعلومات والبيانات حول جميع تصرفات المديرين والمسؤولين ويُمكن الجماعات والشرائح والتنظيمات في تشخيص الخلل، كما تكون السلطات القضائية مستقلة في قراراتها التي تتخذ بحق المفسدين مهما كانت مكانتهم او منزلتهم السياسية والادارية دون تدخل من السلطتين التشريعية والتنفيذية.

ان الديمقراطية هي العلاج لمكافحة الفساد ولكن قد تحولت في بعض الدول كمدخل للفساد بسبب اساءة التطبيق من قبل مدعيها او لعدم توافر التربة الصالحة لانباتها. وهذا واضح من خلال الانتخابات التي تزور او يتم فيها شراء الاصوات او تثار وتتعمق فيها القبليات والنزاعات الطائفية، كما هو واضح في العراق الذي يدعي فيه حكامه الجدد اقامتهم للديمقراطية على الرغم من مئات الالوف من الارواح التي تزهق في الشوارع تحت مختلف المسميات وفقدان عشرات المليارات من ايرادات النفط حتى صار من اكثر بلدان العالم تفشي للفساد فنحتاج الى الوعي والنضج السياسي والخبرات والمؤهلات والمهارات التي تتطلبها المشاركة في رسم السياسات وادارة المؤسسات.

3- الاستبداد السياسي:

وهو خصم حقيقي للتسامح، ففي الوقت الذي يعتبر فيه الاعتراف بالاخر جوهر التسامح الديني والسياسي والاجتماعي، يعتبر رفض الاخر وتهميشه جوهر الاستبداد السياسي، لذا لا يمكن التوفيق بينهما ولا يصار الى صيغ توافقية لصرامة التضاد، ولا يمكن اشاعة قيم التسامح في ظل اجواء التفرد والاستبداد بالسلطة. لان طبيعة الاستبداد تقتضي عدم الاعتراف بالحقوق السياسية للاخر التي فيها حقه في ممارسة السلطة مع استكمال الشروط اللازمة. مهما كانت صفة الاخر وهويته. والشيء ذاته يجري على جميع اشكال الاستبداد فربما قبل المستبد العادل التعايش مع الاخر لكن شريطة ان يكون مسلوب الارادة والحقوق

(1) د. عامر خضير حميد الكبيسي، استراتيجيات مكافحة الفساد ما لها وما عليها، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، 2006، ص3.

السياسي التي ركيزتها حقة في ممارسة الحكم، أي انه يقبله على ان يبقى المستبد بسلطاته الواسعة وامتيازاته المتعددة [1].

كان قدر الشعوب الاسلامية ان تبقى مسلوبة الارادة عاجزة قاصرة غير قادرة على ادارة نفسها وتدبير امورها، وكأن حاجتها الى المدير والمدبر والقيم حاجة فطرية متجذرة في لاوعيها. هكذا تعي ذاتها او بهذه الطريقة يوحى لها. فالمطلوب سيادة خطاب يبعث الثقة فيها ويعيد تماسكها كي تكتشف ذاتها وتعرف حجمها وقدرها. والا مع استمرار تزييف الوعي من خلال عقلنه الاستبداد او شرعنته دينياً واستمرار ضحايا الوعي لا يمكن التفاؤل بمستقبل يعيد للفرد دوره المغيب. وبالتالي يبقى التسامح مفهوماً غير قابل للتطبيق. لان تطبيقه يعني رفض الاستبداد، والاعتراف بالاخر وحقه في ممارسة السلطة من خلال العملية الديمقراطية، والتداول السلمي للسلطة، واحترام رأي الشعب، وحقه في الترشيح والانتخاب. هنا يتضح ان التسامح نسق قيمي جديد لا ينسجم مع منظومة القيم القديمة[2].

ويتجلى اللاتسامح في الممارسة الاستبدادية اضافة الى التفرد بالسلطة عبر اقصاء المعارضة وتهميش دور الشعب. وهي صفة الدول المتخلفة بما فيها الحكومات الاسلامية والعربية، والحكومات التي تمارس الديمقراطية بشكل ظاهري. فالرئيس هو الرئيس ما قبل الانتخابات وما بعدها والحزب هو الحزب، اذا اغلب الحكومات كانت الانقلابات العسكرية والمؤامرات السياسية طريقها الى السلطة.

وليس امام النسق الجديد الذي نطمح الى استنباته لعمل شكل منتج ومؤثر الا الاطاحة بالاستبداد وتفكيك بنيته أي ينبغي اولا اجتثاثه كمظهر خارجي متمثل بالسلطة وكنسق معرفي غائر في اللاوعي ومن ثم اعادة الفرد الى دائرة الفعل عبر المشاركة الحقيقية في تحديد نوع الحكم والنظام والحاكم. وهذا يتم عبر انتخابات حقيقية تراعي المصالح العامة للشعب.

وتنشيط مؤسسات المجتمع المدني مع اطلاق حرية الصحافة وتفعيل القانون وبهذا سيكتشف الفرد ذاته ويعي حقيقته ودوره في المجتمع فيتحول الى رقم صعب يهدد شرعية السلطة، وحينئذ يتراجع عن الاستبداد واللاتسامح ويعترف بالاخر وحقه في ممارسة دوره

(1) مجلة قضايا اسلامية معاصرة، العدد27، التعددية مشروع انساني متقوم دينياً، مقاربة اولية في اليات التعايش بين الاديان والثقافات.

(2) ماجد الغرباوي، التسامح ومنابع اللاتسامح، الحضارية، بغداد، ط1، 2008، ص56.

الاجتماعي والسياسي باعتباره عضواً في المجتمع له حق التمنع بنفس الحقوق التي يتمتع بها، بل سيتكامل معه بدلا من اضطهاده وقمعه[1]، لان التحرر من الاستبداد والتفكير الاستبدادي يعني التخلص من نزعة التفرد والهيمنة والفوقية والنزول الى مستوى الانسان الطبيعي الذي يعترف ببشريته وامكان خطئة وحاجته الماسة الى الاخر. كما يعني الاعتراف بان لكل مرحلة رجالها وقادتها وان من حق الشعوب ان تختار بين فترة واخرى من تراه اقدر على تحقيق مصالحها وطموحاتها.

ان تغيير القيم او تنميتها عمليه ضروريه لابد منها وذلك لان القيم تؤثر بالسلوك والممارسات السلوكيه تأثيرا مباشرا بما ينعكس على تطور المجتمع سلبا او ايجابا وذلك حسب نوع القيم السائده فيه ،واذا كانت هذه الاستراتيجيه او الهدف من تغيير القيم فان الفكر السياسي السائد في المجتمع لابد وان يكون مراعى عند القيام بتغيير او تنميه القيم مما يجعل التغيير يسير في طريق مفتوح كما ان عمليه تغيير القيم والممارسات السلوكيه تحتاج الى عدة وسائل لتحقيقها وهي :

1-تعميق الوعي الاجتماعي والسياسي عند الافراد وتبصيرهم بسلبيات القيم الضاره وايجابيات القيم الايجابيه

2-تثقيف الافراد من خلال وسائل الاعلام والمؤسسات التربويه والتعليم والمنظمات الجماهيريه والشعبيه والارشاد والبحث الاجتماعي حول اثر القيم الايجابيه في تنميه وتطوير المجتمع واثر القيم السلبيه في ارتداد وتخلف وتراجع المجتمع في المجالات كافه.

3-ربط عمليه التغيير القيمي الايجابي اي تغيير القيم من سلبيه الى ايجابيه بالجانب الديني اي ان تغير القيم يخدم الدين ويعزز مواقعه في المجتمع ويمكنه من اصلاح الفرد والجماعه .

4-كما يجب ربط التغيير القيمي بالجانب الوطني والقومي الذي يجعل من الفرد اداة في مواجهة التحديات السياسيه والامنيه التي يواجهها المجتمع .

(1) ماجد الغرباوي، مصدر سبق ذكره، ص57.

5-ربط عمليه التغيير القيمي بالجانب الاخلاقي اي ان اكتساب القيم الايجابيه والتخلص من القيم السلبيه انما يطور وينمي اخلاق الفرد بحيث يكون عنصرا فاعلا في نشر الفضيله والمحبه والاخاء والتعاون بين الافراد [1] .

ان القيم السلبيه تسبب عرقله تقدم المجتمع ومنع السؤولين والقاده من تحقيق الاهداف المنشوده لانها تؤثر في السلوك تأثيرا سلبيا لذا يجب ان تكون هناك قيم ايجابيه من سأنها ان تنمي السلوك بحيث يكون قادرا على تحقيق الفعل الايجابي والانجاز البناء الذي ينسجم مع طموحات القاده والمسؤولين والشعب برمته ويسرع عمليه التغيير القيمي .

ومع تقدم العلم والمعرفه اصبح التغيير القيمي مسؤوليه المخططين الاجتماعيين الذين يستطيعون عن طريق التخطيط ترسيخ القيم الايجابيه وكبح جماح القيم السلبيه والقضاء عليها

العولمة والقيم:

العولمة ليست وليدة ثورة الاتصالات والمعلومات ولكنها تعبير عن الرغبة في السيطرة والهيمنة من جانب الغرب المنتصر ليس في مجال النضال السياسي وانهيار الاتحاد السوفيتي وهزيمة النظم الشمولية ولكن ايضا في مجال الاقتصاد والرغبة في النظام الليبرالي الديمقراطي الرأسمالي الغربي في بسط نفوذه بصورة نهائية على العالم اجمع، فالعولمة نظام شمولي لكل جوانب الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية. مستمد من الفلسفة النفعية (البراجماتية) التي يراد فرضها على العالم كله لمصلحة النظام الرأسمالي، يغلفها غطاء براق من الحرية الفردية والديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق والرفاه [2].

ان اثار العولمة واضحة على المجتمعات من حيث اثارها الاجتماعية والثقافية فهي اخطر ما فيها هو تفشي البطالة وزيادة عدد المحرومين واضعاف التماسك الاجتماعي على مستوى العائلة والمجتمع، وخلق عادات وتقاليد واعراف اجتماعية جديدة، فضلاً عن صياغة ثقافة عالمية لها قيمها ومعاييرها هي ثقافة السوق في كل من مجالات الادب والفن والحضارة والابداع وسلب الاخرين خصوصيتهم الثقافية، والعمل على قطع صلة الاجيال

---

(1) د.محمد الحسيني واخرون، دراسات في التنميه الاجتماعيه،مصدر سبق ذكره ،ص361

(2) د. رائد فخري ابو لطيفة، استراتيجيات تدريس القيم لطلبة المرحلة الاساسية، عمان، دار قنديل للنشر والتوزيع، ط1، 2014، ص73.

بماضيها وتراثها ودينها، وبالتالي احتكار الدول المتقدمة للصناعات الثقافية التي غالباً ما تركز على العنف واثارة الغرائز والشهوات والبطولات الفردية الخارقة.

اما في الجانب السياسي تسعى العولمة الى تكريس الانقسام بين الدول الغنية والدول الفقيرة، المتقدمة والمتأخرة، الجنوب والشمال، دول الدفع ودول الاستثمار، علاوة على انها تضعف قوة الدولة وهيبتها وقراراتها وسيطرتها وبالتالي هشاشة تكوينها ، فضلاً عن استغلال بعض القيم الانسانية كالحرية وحقوق الانسان والديمقراطية اداة لاضعاف الدولة المعادية للقوى الكبرى، وبالتالي تغيير قياداتها الوطنية الى اخرى مستسلمة.

ان العولمة في بعدها السياسي تؤدي دوراً بارزاً في تفتيت الوحدات والتكوينات السياسية الى دويلات صغرى ضعيفة ومهزوزة ومبتلية بالكوارث والمجاعات والصراعات والازمات، فالعولمة نظام يقفز على الدولة والامة والوطن وبالتالي فانه يعمل على التفتيت والتشتيت وايقاض الانتماء الى القبيلة والطائفية والتعصب بعد ان تضعف ارادة الدولة وتنمحي الهوية الوطنية[1]. فالدولة هنا تفقد دورها الفاعل في تحقيق سياسة تتفق ومصالحها القومية العليا وينتقل هذا الدور الى جماعات ومنظمات متعددة الجنسيات تسلب الدولة سيادتها وتسير بها الى جانب يستظل بهيمنة غيرها ويترتب على ذلك فقدان حرية الدولة بالتصرف حسب مشيئتها، فقد فرضت هذه الجماعات عليها قيوداً لا يمكن التخلص منها[2].

لذا فالعولمة السياسية هي مشروع مستقبلي كما انها في جوهرها مرحلة تطورية لاحقة للعولمة الاقتصادية والثقافية، وان قيام عالم بلا حدود سياسية لن يكون تلقائيا او بنفس السرعة او السهولة لقيام عالم بلا حدود اقتصادية او ثقافية، كما ان الانتقال الحر للافراد والسلع والخدمات والافكار والمعلومات عبر المجتمعات والقارات والذي تم خلال التسعينات ربما ادى الى انحسار نسبي للسيادة المطلقة وربما خلق الانطباع بان الدولة لم تعد ضرورة وانها قد فقدت دورها واهميتها.

اذن التركيز في السياسة على الكثافة المتزايدة للعلاقات في وما بين الدول وتطور السياسة الكونية.

رؤية مستقبلية: القيم السياسية وتحولات المجتمع

(1) د. محمد عابد الجابري، قضايا الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1997، ص149.

(2) احمد مصطفى عمر، اعلام العولمة وتأثيرها في المستهلك، مجلة المستقبل العربي، العدد 256، حزيران، 2000، ص73.

1- يتمثل بضرورة امتلاك انظام السياسي لادارة نضالية وطنية مؤمنة وفعالة وتتوافر لها امكانات مادية ومعنوية وتكون قادرة على حشد الجهد الوطني بكل اشكاله متمسكة بهويتها القومية المؤمنة وداعية في الوقت ذاته الى السلام العالمي العادل والى التفاهم والحوار واحترام الرأي الاخر وتعددية الموقف.

2- المحافظة على الهوية والارتباط بتربة الوطن والدفاع عنه تاريخاً وتراثاً وارضا وقيماً ومستقبلاً، فضلاً عن وعي الفرد والمجتمع وقدرتهما على الفرز النقدي والاختيار والتمثل من بين ما يتساقط عليه.

3- ان التوافق في القيم السياسية هو درجة من الانسان او التماثل او التشابه بين قيم الافراد والجماعات وبقدر وحدتها وتناسقها يكون تماسك النظام السياسي القائم ويتطلب هذا التوافق ان تترك الجماعات قدر معين من القيم والافكار والمعتقدات، ويتأثر بعاملين هما البيئة السياسية والتي تكون حصيلة الثقافة السياسية وما افرزته من مشاركة سياسية وانفتاح سياسي، والعامل الثاني هو الفرد الذي تشكله التنشئة السياسية التي تلقاها والتي افرزت عن سلوك سياسي معين، اضافة الى البيئة المادية المتواجد فيها كل من الفرد والنظام السياسي القائم.

4- التسامح مع الاخرين في حقوقهم السياسية والاجتماعية تعد من امس حاجات المجتمع المعاصر.

5- بناء ميثاق حر في صدد الحريات في مجال التعبير والعمل الاعلامي والتسامح الديني.

6- اقامة جهاز حر قضائي في مجال المساءلة ومكافحة الفساد في كافة مجالاته واطره من خلال تشريعات قانونية حاسمة ليس فيها لبس او التفاف لصالح طبقة سياسية معينة او فئة اقتصادية نخبوية معينة او حسابات طبقية عشائرية لانه هو هذا سر الفساد الاداري والمالي والذي يعود لسياسيي النخبة.

7- أعطاء أهمية للحركة الثقافية في ضوء قيم المجتمع المدني ولغته الديمقراطية ومبادئه في الشفافية وثقافة الحوار ومكافحة الفساد من جهة ووحدة المجتمع وارضيته وقدسية التعايش المشترك من جهة اخرى.

8- تعزيز طاقات الشباب عبر منظمات شبابية تعتمد مبادئ المجتمع المدني الحر والوحدة الوطنية والتعايش المشترك والمبادرة لبناء المجتمع واعماره.

9- تساعد القيم على تكوين العلاقات الاجتماعية الايجابية وتنظيم المجتمع وتحافظ على استقراره وفقا لمصالح المجتمع واهدافه.

10- قدرة القيم السائدة في المجتمع على تحقيق التآزر والمحبة والتعاون والالفة والانسجام الى درجة يتمكن من خلالها المجتمع من تحقيق اهدافه القريبة والبعيدة من خلال قيام الافراد باختيار ادوارهم ومراكزهم الاجتماعية والسياسية والنهوض بها وتشجيعهم على القيام بالاعباء المسندة اليهم.

11- ان وجود دول مؤسسية قوية تحيد جميع المرجعيات وتوظف طاقة المجتمع وخبراته لمصلحة الجميع وتعتمد معايير الانجاز والاداء سوف يسرع من تجاوز الاشكال الموجود في المجتمع.

المصادر

1. زكي يونس الفاروق، الخدمة الاجتماعية والتغر الاجتماعي، القاهرة، عالم الكتب، 1987.
2. محمد عابد الجابري، قضايا الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1997.
3. احمد فؤاد دارسلان، نظرية الصراع الدولي، القاهرة، هيئة الكتاب، بدون سنة طبع.
4. غسان مرستو، القيم والمجتمع، بيروت، دار الصادر، ط1، 1997.
5. اسماعيل عبد الفتاح ، القيم السياسية في الاعلام، القاهرة، دار الثقافة للنشر، ط1، 2001.
6. اسماعيل عبد الفتاح ، القيم السياسية في الاسلام، القاهرة، دار الثقافة للنشر، ط1، 2000.
7. حسن صعب، تحديث العقل العربي، بيروت، دار اعلم للملايين، 1969.
8. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، بدون سنة طبع.
9. زيدان عبد الباقي، علم النفس الاجتماعي في المجالات الاعلامية، القاهرة، مكتبة غريب، 1985.

10. محمد محمود الالباني، القيمة الاجتماعية من خلال الدراسات الانثروبولوجية والاجتماعية، القاهرة، النهضة العربية، 1983.
11. علي وطفة، الثقافة وزمة القيم في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(192) ، 1995.
12. نبيل عبد الفتاح حافظ وآخرون، علم النفس الاجتماعي، مكتبة زهراء الشرق للنشر، ط1، 2000.
13. ابو اليزيد علي لمشتت، النظم السياسية والحريات العامة، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ط4، 1984.
14. عبد العزيز ابراهيم شيما، مبادئ الانظمة السياسي، بيوت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، بدون سنة طبع.
15. عامر رشيد مبيض، الموسوعة الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية العسكرية، مصطلحات ومفاهيم، دار امعفة الجامعية، 1999.
16. محمد الفرجاني، عولمة الديمقراطية ام ديمقراطية العولمة، بحث منشور، مجلة دراسات السنة الثالثة، العدد التاسع، 2002.
17. احسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ط1، 1999.
18. حورية توفيق مجاهد، الفكر السياسي من افلاطون الى محمد عبده، مكتبة الانجلو المصرية، ط3، 1999.
19. السيد محمد الحسيني واخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف بمصر، ط3، 1977.
20. عاطف احمد فؤاد، علم الاجتماع السياسي، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995.
21. مقتطفات من اعلان المبادئ المتعلقة بالتسامح الذي اعلنه ووقعه المؤتمر العام لليونسكو في 16 نوفمبر ، 1995، رسالة اليونسكو، اذار، مارس، 1996.

22. الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، تربية التاسمح وضرورات التكافل الاجتماعي، تحرير من علي ابراهيم، الكتاب السنوي العاشر، الكويت، 1994-1995.
23. ريمون بول من الحرية في عصرنا، ترجمة وتقديم عادل العوا، دار طلاس، دمشق، 1993.
24. صالح بريك، الكره أو اللاتسامح مع الاخر منظور نفسي- اجتماعي، دمشق، خطوات للنشر والتوزيع، 2010.
25. حسوني المصطفى، الدولة والتعدد الثقافي ، المغرب، دار توبقال لنشر، ط1، 2011.
26. عامر خضير حميد الكبيسي، استراتيجيات مكافحة الفساد ما لها وما عليها، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، 2006.
27. مجلة قضايا اسلامية معاصرة، العد 27، التعددية مشروع انساني متقوم دينياً، مقاربة اولية في اليات التعايش بين الاديان والثقافات.
28. ماجد الغرباوي، التسامح ومنبع اللاتسامح، بغداد، الحضارية، ط1، 2008.
29. رائد فخري ابو لطيفة، استراتيجيات تدريس القيم لطلبة المرحلة الاساسية، عمان، دار قنديل للنشر والتوزيع، ط1، 2014.
30. محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1977.
31. احمد مصطفى عمر، اعلام العولمة وتأثيرها في المستهلك، مجلة المستقبل العربي، العدد(256)، حزيران، 2000.

Conclusion

Social values were exist since the dawn of human history but not as much values as today . The accessibility is one of the first outcomes of the globalization which disclosed throes the diversity of cultures and mullibility of values , which was unrecognizable before . the crisis is have lost our value guidance , and as a result we lost the direction . We conclude that we don't have a value crisis , but rather we shout define the meaning of uvulas and the capability to manage our lssues and orientation of our value system .

The paper included the problem the importance , the aims of the study in addition to definition of value system and polemical as well as the positive and negative outcomes of tense values and its future overview